" بناء مستقبل من السلم والعدالة "
نورمبرغ
25/24 حزيران/يونيه
الخطاب الذي ألقاه السيد لويس مورينو - أوكامبو،
المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية

أصحاب السعادة،
حضرات السيدات والسادة،

إن من دواعي الشرف أن أكون هنا اليوم، وأود أن أشكر وزارة الشؤون الخارجية لكل من فنلندا وألمانيا والأردن على الدعوة التي قدمتها لي كل منها لكي ألقي كلمةً أمام هذا المؤتمر.

عندما أُجريت محاكمات نورمبيرغ، منذ 60 عاما ولأول مرة، أُعتبر مرتكبو الجرائم على نطاق واسع مسؤولين أما المجتمع الدولي. ولأول مرة، اختار المنتصرون في الصراع القانون لتحديد المسؤوليات. وقد ورد في عبارات القاضي روبرت هـ. جاكسون، المدعي العام لمحكمة نورمبرغ، الآتي:

"يمثل استنكاف أربع أمم عظمى وهي منتشية بالنصر ومثخنة بالجراح عن الانتقام، وتقديمها طوعاً الأسرى من أعدائها إلى حكم القانون، إحدى أهم الإشادات التي كالتها القوة للعقل".

كانت نورمبرغ حدثاً تاريخياً هاماً. إلا أن العالم لم يكن مستعدّاً لكي يحوّل مثل هذا الحدث إلى مؤسسة دائمة. فقد أسفرت الحرب الباردة عن جرائم واسعة النطاق في أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا؛ وكانت أفريقيا ماتزال تحت حكم الاستعمار والفصل العنصري.

وفي النهاية، بات العالم ينتظر زُهاء نصف قرن بعد نورمبرغ، وشهد من جديد إبادتين جماعيتين، الأولى في يوغسلافيا السابقة، ثم في رواندا، قبل أن يقرر مجلس الأمن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، رابطاً بذلك السلم بالعدالة الدولية من جديد.

لم يتم حتى الآن الاعتراف التام بإسهام المحكمتين المخصصتين ولا بأهميتهما. فقد سنت هاتان المحكمتان القوانين، وقامتا بمقاضاة أبشع المجرمين، من جنرالات وأعضاء حكومات. وساهمتا في إحلال سلام دائم في مناطق مزقتها الصراعات.

ومهدت المحكمتان الخاصتان بيوغوسلافيا ورواندا السبيل لقرار إنشاء محكمة جنائية دائمة.

حضرات السيدات والسادة،

كانت النزاعات تسوّى على مدى قرون بالمفاوضات ومن دون قيود قانونية. وفي عام 1998، في روما، أُعتُمِد نهجٌ مغايرٌ تماماً. إن السلام الدائم يحتاج إلى العدالة، وهذا هو القرار الذي اتخذته 120 دولة في روما.

التزمت هذه الدول بوضع حدٍّ للإفلات من العقاب حيال أخطر الجرائم التي تقلق المجتمع الدولي وبالمساهمة في منع مثل هذه الجرائم.

وأنشأت المحكمة الجنائية الدولية، وهي محكمة دائمة، تتمتع بولاية قضائية على جريمة الإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد البشرية وجرائم الحرب. فلم تعد العدالة الدولية تخصّ فترة من الزمن، ولا هي حل من الحلول المخصصة لما بعد النزاع، بل أصبحت مؤسسة.

لقد أنشأ نظام روما نظاماً شاملاً وعالمياً للعدالة الجنائية:

- تمّ تدوين القانون الموضوعي في نص واحد مفصّلٍ؛ وأُدرج فيه محتوى مختلف الاتفاقيات مثل اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية واتفاقيات جنيف. وحددت المحكمتان المخصصتان عناصر الجرائم بدقّة استناداً إلى الفقه، وتمّ التعمق بالمزيد من التفصيل في تعريف العنف الجنسي؛ وتم التركيز بوجه خاص على الجرائم المرتكبة بحق الأطفال؛

- تم إدماج مختلف التقاليد القانونية والإجرائية في نموذج دولي جديد؛ ومُنح الضحايا حق المشاركة في الإجراءات؛ وأُدرجت أصواتهم ومصالحهم رسمياً في مختلف مراحل الإجراء؛ وأنشئ صندوق استئماني لفائدتهم من أجل جبر الضرر أو التعويض.

- يتجاوز نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية أية حدود وطنية أو إقليمية؛ ففي حين كانت كل من سلفيها محدودة النطاق داخل حدود دولة خاصة؛ إن المحكمة الجنائية الدولية تُعد نظاماً للعدالة الجنائية على نطاق العالم. إذ يشمل اختصاصها الجرائم التي يرتكبها مواطنو ما يزيد على 100 دولة طرفاً أو تلك المرتكبة فوق أراضي تلك الدول؛ ومن المحتمل أن يشمل العالم بأسره إذ يمكن لمجلس الأمن للأمم المتحدة أن يحيل أي حالة من الحالات إلى المحكمة.

- والمسألة الأهم والتي كانت موضوع نقاش حادٍّ في روما هي قرار الدول بمنح المدعي العام سلطة تحريك الدعاوى أمام المحكمة. فبمنح المدعي العام سلطة فتح التحقيق من تلقاء نفسه، قد أنشأ الاتفاق جهة فاعلة مستقلة جديدة على الساحة الدولية. إذ أن هذا الحكم، وهو يسمح للمحكمة بالعمل من دون تحريك إضافي من الدول ولا من مجلس الأمن للأمم المتحدة، يضمن سيادة متطلبات العدل على أي قرار سياسي. وهو من الأحكام الأساسية التي تعرف الإطار القانوني الجديد.

حضرات السيدات والسادة،

اِسمحوا لي من جديد بأن أؤكد أن نظام روما الأساسي لم يُحرّر بين ليلة وضحاها.
فهو مجموعة قوية ومتوافقة من القوانين، وكان المحررون يدركون أن إقامة العدل في سياق النزاعات أو مفاوضات السلام قد تعيقها صعوبات معينة، وبالتالي فقد حضّروا مؤسستنا بحيث يمكنها أن تتصدى لتلك التحديات. وتمّ اتخاذ قرارت متأنية: حُدِّدت درجة عالية من درجات الخطورة بالنسبة لولاية المحكمة؛ ووُضع نظامٌ للتكامل يسمح للمحكمة أن تتدخل كالملاذ الأخير، في الحالات التي تكون فيها الدول عاجزة عن القيام بفعل ما أو غير راغبة في ذلك؛ وأُنيط مجلس الأمن للأمم المتحدة بدور يقوم به في الحالات التي يتعرض فيها الأمن والسلم للتهديد.

برهنت الدول على فهمها لهذه الخطة ودعمها الثابت لها بالسرعة الخارقة التي تم بها التصديق على العملية، فقد دخل نظام روما الأساسي حيز النفاذ بعد مدّة دامت أقلّ من 4 سنوات من اعتماده.

هذا هو القانون الجديد.
إن المسألة لم تَعُدْ تتعلق بمعرفة ما إذا كنا نتفق أو لا نتفق مع متابعة العدل بالمعنى الأخلاقي أو العملي،

هذا هو القانون.

حضرات السيدات والسادة،

كان التحدي الموالي هو تشغيل هذه الهيئة القضائية، وتحويل الأفكار والمفاهيم لكي تصبح نظاماً يعمل. وهذا هو الهدف الذي كنتُ أرنو إليه خلال تلك الأعوام الأربعة الأولى، بوصفي المدعي العامّ للمحكمة.

كيفية اختيار أخطر الأوضاع التي يجب التحقيق فيها؛
كيفية تحريك الدعاوى أمام المحكمة؛
كيفية حماية الشهود والتحقيق في أوضاع النزاع الراهنة.
هذه هي المسائل الرئيسية التي كان يجب معالجتها.

كما تعلمون، خلال هذه السنوات الأربع، فتحنا تحقيقات في أربع حالات، وهي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وشمال أوغندا، ودارفور بالسودان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وهي بلدان ماتزال كلها غارقة في النزاعات على درجات متفاوتة. وقمنا أيضا بتحليل الوضع في فنزويلا، وأنشطة مواطنين من 25 دولة طرفاً من الدول المشاركة في العراق. ونقوم حالياً برصد حالات أخرى في ثلاث قارات أخرى.

في كل حالة جمعنا الأدلة، وقامت المحكمة بحماية الشهود، وبدأ الضحايا يشاركون في الإجراءات القضائية.

وقد أصدر القضاة حتى يومنا هذا 8 أوامر بالقبض.

يوجد توماس لوبانغا دييلو، وهو قائد أخطر ميلشيا في إيتوري بجمهورية الكونغو الديمقراطية، محتجزاً لدى المحكمة في انتظار المحاكمة؛

في دارفور، كشفت أدلّتنا عن نظام هجومات منظّم على المدنيين نسقه أحمد هارون الذي كان آنذاك وزير الدولة بوزارة الداخلية؛

وفي شمال أوغندا، بيّنت اللأدلّة أن القادة الكبار في جيش الرب للمقاومة كانوا مسؤولين شخصياً عن تجنيد الأطفال واستعبادهم، وتقتيل أُسرهم، وتشريد الملايين قسراً.

بعد أربع سنوات، بدأ نظام روما يتحرك.

وها نحن اليوم نواجه تحدٍّ جديد بل وأكثر تعقيداً، وهو تعقيد تعرفونه كلّكم في السياق الوطني، ألا وهو نفاذ القانون.

كيف يُضمن تنفيذ قرارات المحكمة ؟

كيف يُضمن، خُصوصاً، إيقاف الأفراد الذين تبحث عنهم المحكمة وكيف يُضمن تسليمهم؟

كيف يُضمن تنفيذ قرارات المحكمة في الحالات التي يحاول فيها المجتمع الدولي تحقيق العديد من الأهداف في نفس الوقت؛ إحلال الأمن من جديد مثلاً، وتوفير المساعدة الإنسانية، وتعزيز الحوار السياسي بين الأطراف في النزاع، والتحضير لإعادة البناء والإنماء.

بصفتي المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، قد مُنحت ولاية قضائية واضحة. وواجبي هو تطبيق القانون من غير اعتبارات سياسية. سأقدّم الأدلّة إلى القضاة، وسيقررون هم بدورهم صحة هذه الإثباتات.

ومع ذلك، سمعنا في كل حالة مارست فيها المحكمة ولايتها أصواتاً تعترض على قراراتها القضائية، وتوقيتها، وملاءمة مواعيدها، طالبة من المدعي العام أن يستخدم سلطته التقديرية للتكيُّف مع الأوضاع المُعاشة، لتوجيه الاتهام أو سحبه وفق الأهداف السياسية القصيرة المدى. ونسمع أيضا مسؤولين في الدول الأطراف ينادون بالعفو مانحين الحصانات وغيرها من الوسائل لتفادي المقاضاة، زاعمين أنهم يفعلون ذلك باسم السلام؛ ونسمع أيضا أصواتا تصف المحكمة بأنها تعيق التقدم في عمليات السلام.

لا تتماشى هذه الاقتراحات مع نظام روما الأساسي. فهي تقوّض القوانين التي تلتزم بها الدول الأطراف. بالعكس، إنه من الأساسي ضمان تماشي أي مبادرة من مبادرات تسوية النزاع مع نظام روما الأساسي، لكي يعمل كل من السلام والعدالة معاً بشكل فعال. إن أوامر القبض قرارات يتخذها القضاة وفق القانون، ويجب تنفيذها. أطلب من الدول الأطراف وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة أن تبقى واعية في كل الظروف بالولاية المنوطة بالمحكمة؛ فلا مجال لأي حل سياسي توفيقي بشأن المشروعية والمساءلة.
إن التحديات ضخمة بالنسبة للقادة السياسيين. إذ أن في هذا النظام الجديد، وُضعت معايير عالمية من دون شُرطة عالمية ولا جهاز تنفيذي عالمي، وتقع مسؤولية تنفيذ أحكام المحكمة على عاتق الدول على المستوى الوطني.

ليس من السهل التعامل مع الواقع القانوني الجديد، إذ أن ذلك يتطلب التزاماً سياسياً، ويتطلب اتخاذ قرارات عملية صعبة ومكلّفة، فإلقاء القبض على المجرمين في سياق النزاعات القائمة مسعى صعباً. وغالباً ما يتمتع الأفراد الذين تتابعهم المحكمة بحماية الجيش أو الميليشيات، وبعضهم أعضاءاً في حكومات تودّ حمايتهم من العدالة.

هذه صعوبات حقيقة. لكن لا يمكنها أن تؤدي بنا إلى تغيير فحوى القانون ولا إلى التزامنا بتنفيذها. في كل الحالات، هناك حاجة إلى المزيد من تعاون الدول فيما يتعلق بضمان عمليات إلقاء القبض. يجب إلقاء القبض من أجل أقصى فعالية ومصداقية للمحكمة التي أنشأتموها. يمكن للمحكمة أن تساهم في تحفيز الجهود الدولية، ودعم تحالف الراغبين في الشروع في عمليات إلقاء القبض هذه. لكن في النهاية، سيكون قرار الدول الأطراف هو التقيد بقواعد

القانون. إن لم تساند الدول الأطراف المحكمة على نحو فعّال، في هذا المجال وفي غيره، فهي بذلك تُقوّضها بفعالية.

حضرات السيدات والسادة،

يمكن لكل من العدالة الدولية، والعدالة الوطنية والبحث عن الحقيقة، ومفاوضات السلام أن تعمل مع بعضها البعض ويجب عليها ذلك؛ فهي ليست بطرقٍ بديلة لتحقيق الأهداف؛ بل يمكن إدماجها في حل واحد شاملٍ. وقد أُنشئت المحكمة كما ركّزت على ذلك سابقاً للتحقيق في جرائم أخطر الجناة ومقاضاة هؤلاء المجرمين المسؤولين عن أبشع الجرائم، أولئك الذين يقع على عاتقهم أكبر قسط من المسؤولية، والمنظمين، والمخططين، والقادة. وتظل الإجراءات القضائية الوطنية وغيرها من آليات المساءلة أساسية من أجل إيجاد حلول شاملة، وهي عمليات تكميلية لا بديلة. ففي أوغندا، أصدرت المحكمة أوامر بالقبض على 4 أشخاص؛ لكن يمكن أن تكون الآليات الوطنية الأخرى مفيدة بالنسبة للمقاتلين الآخرين، أولئك الذين يريدون التخلّي عن السلاح والالتحاق بأُسرهم، أولئك الذين لا يتحملون أكبر قسط من المسؤولية.

إن التوتّر الذي أشهده في أوغندا أو دارفور ليس بين السلام والعدالة. ليست قرارات المحكمة الجنائية الدولية هي التي تُقوّض عمليات السلام ومبادرة تسوية النزاع.

على عكس ذلك، فإن التأثير الإيجابي للمحكمة الجنائية الدولية، أي قيمة القانون في منع العنف المتكرر، مسألة واضحة: إن مسألة الردع قد بدأت تظهر آثارها كما كانت الحال في كوت ديفوار، حيث ظلّ المسؤولون الأساسيون منضبطون نوعاً ما بسبب إمكانية مقاضاة هؤلاء الذين يستعملون خطابات تدعو إلى الكراهية. وفي كولومبيا، تأثرت التشريعات والإجراءات القضائية ضد القوات شبه العسكرية بأحكام نظام روما الأساسي. وهناك أيضا أمثلة عن مسؤولين عسكريين أدرجوا القيود التي يفرضها نظام روما الأساسي في مخططاتهم المتعلقة بالعمليات. وقد جلبت أوامر القبض الأطراف إلى طاولة المفاوضات، وأسهمت في تركيز النقاشات الوطنية على المساءلة والتقليل من الجرائم. وأسهم كشف المجرمين وجرائمهم الرهيبة في إضعاف الدعم الذي كانوا يتمتعون به، وإضفاء سمة اللامشروعية عليهم وعلى ممارساتهم من قبيل تجنيد الأطفال. وعلى المدى الطويل، لمّا يتحقق الإحساس بالعدل والجبر، ستساهم المحكمة في الانسجام أو على الأقلّ في التعايش السلمي بين أعداء سابقين.

يتمثل التهديد الحقيقي للسلام الدائم في عدم تنفيذ قرارات المحكمة. إذ سمِح للمجرمين الذين كُشِف عنهم بالبقاء أحراراً، فهم يواصلون تهديد الضحايا، هؤلاء الذين ركبوا مخاطر وقرروا سرد رواياتهم؛ وإذ سمِح لهم بالبقاء أحراراً، فإنهم يطالبون بشكل أو بآخر بالحصانة كشرطٍ لإنهاء العنف. وهم يهددون بالهجوم على المزيد من الضحايا. هذا ما أسميه ابتزاز، وهذا هو الابتزاز التهديدي. لا يمكننا أن نستسلم.

حضرات السيدات والسادة،

يجب احترام القرارات التي أُتُّخذت في روما.
لأنه القانون.

ولأن هذا القانون قام على الدروس المستخلصة خلال عقود من العنف والفظاعات على نطاق واسع، عندما عجز المجتمع الدولي عن حماية اليهود، والروس، وأعضاء مختلف المجتمعات في أوروبا والبلقان، والتوتسي، والعرب.

ولأن التجربة علمتنا أن مثل هذا القانون هو السبيل الوحيد إلى منع ما يتكرر من عنف وفظاعات.

لأن احترام القانون هو الذي سيحمي مواطنينا، في العالم الحقيقي.

لأن في العالم الحقيقي لعام 2007، لا تتمتع أي دولة بالسلطة الكافية لضمان حياة مواطنيها وحريتهم، إن لم يلتزم المجتمع الدولي بسيادة القانون.

وفي النهاية، يجب أن نتعلّم أنه لا وجود لملاذ آمنٍ للحياة وللحرية إذا لم نتوقّق في حماية حقوق أي مواطن في أي بلد في العالم.

ولحماية كل واحد منهم، علينا أن نحميهم جميعاً.

شكراً